القصار يطرح في الرياض خطة لعودة الخليجيين

يواصل رئيس الهيئات الاقتصادية، عدنان القصار مساعيه من اجل إنهاء المقاطعة الخليجية للبنان، وسيسعى في هذا الاطار على هامش قمة الرياض الاقتصادية، الى محاولة إقناع المستثمرين والسياح بالعودة الى الربوع اللبنانية.

يترأس الوزير السابق عدنان القصار، بصفته رئيسا للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، وفد القطاع الخاص العربي المشارك، في "قمة الرياض التنموية: الاقتصادية والاجتماعية"، و"منتدى القطاع الخاص العربي التحضيري لقمة الرياض التنموية"، الذي يعقد في الثاني عشر والثالث عشر من الشهر الجاري في الرياض، برعاية وزير الخارجية في المملكة العربية السعودية، الأمير سعود الفيصل، وتنظيم الاتحاد العام للغرف العربية، وجامعة الدول العربية، ومجلس الغرف السعودية، ومشاركة أكثر من 800 شخصية رسمية من وزراء عرب وسفراء ودبلوماسيين ورؤساء الغرف العربية واتحاداتها ومستثمرين وسيدات ورجال أعمال، بالإضافة إلى صناعيين وزراعيين واقتصاديين.

وشدّد القصار الذي سيلقي كلمة في افتتاح المنتدى ومن ثم في القمة، على "الأهمية التي يكتسبها المنتدى هذا العام، خصوصا لجهة الموضوعات والمشروعات التي سوف يناقشها، والتي سوف يتم رفعها كتوصيات إلى القادة والملوك والزعماء والرؤساء العرب، المجتمعين في قمة الرياض التي دعا إليها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز. ومن بين أبرز هذه المشروعات، البورصة العربية المشتركة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، مشروع الشركة العربية القابضة للإستثمار الزراعي في السعودية، مشروع إنتاج وتصنيع اللحوم الحمراء في السودان، وغيرها من المشروعات التي من شأنها تعزيز آفاق التعاون بين البلدان العربية في المجالات التجارية والصناعية والزراعية والتكنولوجية والمصرفية".

«العلاقة التاريخية لن تعكّرها تصريحات عابرة»

وطالب القصار بـ"ضرورة تحييد الاقتصاد عن السياسة في لبنان كما في مختلف الدول العربية خصوصا تلك التي تعيش الربيع العربي من أزمة قد تؤدّي إلى تراجع المقومات الاقتصادية لهذه الدول وخصوصا السياحية منها واحيانا كثيرة تهديدها".

وفي سياق متصل، يجري القصار على هامش المنتدى والقمة، مشاورات ولقاءات مع كبار المسؤولين السعوديين ورؤساء واتحادات الغرف العربية، ورجال الأعمال والمستثمرين العرب ولا سيما الخليجيين، لحثهم على تفعيل وزيادة ورفع حجم استثماراتهم في لبنان في ظل الهدوء الذي يتمتع به لبنان، بالمقارنة مع البلدان العربية المجاورة عبر طرح خطة لعودة الخليجيين، مواكبة للاجراءات الحازمة التي تتخذها القوى الأمنية وعلى رأسها المؤسسة العسكرية، لتثبيت وترسيخ دعائم الأمن والإستقرار، اللذين يمثلان المفتاح الأهم، في نجاح اقتصادات الدول وتطورها".

وأوضح القصار، أن "لبنان كان ولا يزال وسوف يبقى الملاذ الأول للأشقاء العرب وعلى رأسهم الخليجيين".

واعتبر أن "هذه العلاقة الأخوية والتاريخية القائمة لا يمكن أن يعكر صفوها تصريحات عابرة من هنا أو تحريض من هناك"، مبديا "تفاؤله الكبير، بعودة السياح والمستثمرين الخليجيين في أقرب وقت ممكن إلى لبنان، الذي كان ولا يزال وسيظل بلدهم الثاني والحاضن الأول لهم". ■

تصميم على عودة العرب (جوزف براك)

«إيدال»: 11 مشروعاً إستثمارياً في العام 2012

أعلنت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "ايدال" أنه "رغم الأزمات السائدة في العالم العربي والتي كان لها انعكاس سلبي على اقتصاديات المنطقة كافة ومنها لبنان، استطاعت تحقيق عدد من الانجازات خلال العام 2012 سواء على صعيد مساندة المشاريع الاستثمارية وتوفير الحوافز والتسهيلات لها عبر الشباك الواحد لإصدار التراخيص، أو على صعيد مساندة القطاعين الزراعي والصناعات الغذائية من خلال برنامجي Agri Plus و Agromap. وقد أكدت هذه الإنجازات أن لبنان لا يزال مقصدا رئيسيا للاستثمارات في المنطقة خصوصا أنه، وبحسب تقرير للانكتاد، احتل المرتبة الثالثة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والعاشرة عالميا من حيث قدرته على اجتذاب للاستثمار الأجنبي المباشر.

44 مشروعاً استثمارياً لـ«ايدال» منذ انطلاقتها و6 آلاف فرصة عمل

وأفادت "ايدال" في بيان أنها "أولت ولا تزال إهتماما خاصا للمستثمرين بحيث أنها تلقت خلال العام 2012، عبر الشباك الواحد لإصدار التراخيص، حوالي 35 مراجعة تتعلق بمشاريع جديدة أو بتوسعة مشاريع قائمة للاستفادة من حوافز وتسهيلات القانون 360. وهي تتوزع على قطاعات الصناعة والفنادق والتكنولوجيا. وبعد دراسة هذه المراجعات بعناية، وجدت المؤسسة أن 11 منها تستوفي المعايير والشروط التي ينص عليها قانون تشجيع الاستثمارات. وقد تم إنجاز 5 منها بشكل كلي بعد موافقة مجلس الإدارة أو مجلس الوزراء عليها فيما لا تزال الستة المتبقية قيد الانجاز. وبلغ حجم المشاريع الـ 11 التي توافرت فيها الشروط والمعايير المنصوص عنها في قانون تشجيع الاستثمارات 457 مليون دولار، وهي وفرت 1094 فرصة عمل مباشرة و2707 فرصة عمل غير مباشرة.

وفي ما خصّ المشاريع الخمسة التي أنجزت خلال العام 2012، فقد كان اثنان منها (وقيمتهما حوالي 24 مليون دولار) في قطاع الصناعة، واثنان (قيمتهما 223 مليون دولار) في قطاع السياحة، فيما جاء المشروع الخامس (وقيمته 1،09 مليون دولار) في مجال التكنولوجيا. وقد بلغ حجمها مجتمعة 247،7 مليون دولار ووفرت 717 فرصة عمل مباشرة.

Agri Plus

وعلى صعيد برنامج تنمية الصادرات الزراعية Agri Plus، تشير الإحصاءات إلى تحقيق نمو في حجم الصادرات الزراعية. وقد سجّلت الأشهر العشرة الأولى من العام 2012 تصدير 368 ألف طن من الخضار والفاكهة، بزيادة قدرها 8 في المئة عن الفترة نفسها من العام 2011.

عيتاني

وتعليقاً على هذه الانجازات، كشف رئيس مجلس ادارة "ايدال" نبيل عيتاني، أن المؤسسة تمكنت منذ مطلع العام 2003 وحتى يومنا هذا من دعم ومساندة 44 مشروعا بلغت قيمتها 1،6 مليار دولار أميركي توزعت على القطاعات المختلفة.

ونتج عن هذه المشاريع ستة آلاف فرص عمل مباشرة، وما يزيد عن 14 ألف فرصة عمل غير مباشرة". ■

يشكل التفاح نسبة 20 في المئة من الصادرات الزراعية

تجار بيروت يعرضون لمطالبهم الضريبية

نظّمت جمعية تجار بيروت ورشة عمل مع مدير الواردات في مديرية المالية العامة لؤي الحاج شحاده بعنوان "الأمور الضريبية والمالية". جمع اللقاء لفيفا من رؤساء وأعضاء الهيئات النقابية والجمعيات التجارية ومنهم نقابة المحاسبين المجازين في لبنان وجمعية الضرائب اللبنانية.

«المداولات شملت الرقم المالي وخفض الغرامات على التأخير»

بدءاً، اعتبر رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس أن إقامة مثل تلك اللقاءات تهدف إلى معادلة مربحة للدولة والجسم التجاري، وأن الجمعية تسعى لمؤازرة الوزارة في توسيع قاعدة المكلفين تجنّباً لرفع الضرائب على المكلفين الشرعيين والمنتظمين.

ثم عدّد نائب رئيس الجمعية جهاد التنير المواضيع المطروحة وأبرزها: المشاكل المتعلقة بالرقم المالي للزبون المشتري، مسألة الرقم المالي للمورّد الذي لا يملك رقماً مالياً، تخفيض الغرامات على متأخرات الضريبة على القيمة المضافة وضريبة الدخل، الحسابات المطلوب فتحها من قبل الشركات في ما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة، الإسترداد للضريبة على القيمة المضافة للشركات المصدرة، إعادة تقييم أصول الشركات والتفرغ عن الحصص في الشركات المحدودة المسؤولية.

من جهته، أكد الحاج نقل كافة المقترحات المطروحة في هذا اللقاء إلى وزير المالية وأن الوزارة على إستعداد للنظر في كافة الأمور، لا بل أن تتواصل أيضاً مع الوزارات الأخرى المعنية في حال توجب ذلك. ■

البنزين يرتفع 400 ليرة

ارتفع سعر صفيحة البنزين 98 اوكتان 400 ليرة لبنانية، و95 اوكتان 300 ليرة، والديزل اويل 100 ليرة، في حين استقر سعر صفيحة المازوت الاحمر والكاز، وتراجع سعر قارورة الغاز 300 ليرة.

وحدّدت وزارة الطاقة والمياه الحد الأعلى لأسعار بيع المشتقات النفطية في الاسواق اللبنانية على الشكل التالي:

بنزين 98 اوكتان 34200 ليرة لبنانية، بنزين 95 اوكتان 33500 ليرة، ديزل اويل للمركبات 26500 ليرة، مازوت احمر 26300 ليرة، كاز 28700 ليرة، قارورة الغاز زنة 10 كلغ 19100 ليرة، وقارورة الغاز زنة 12،5 كلغ 23300 ليرة. ■